شرح العقيدة الطحاوية

المسمّى

النور اللامع والبرهان الساطع

في شرح عقائد أهل السنّة والجماعة

رواية أبي جعفر الطحاويّ عن فقهاء الملّة

أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله

تأليف العلّامة الفقيه الأصوليّ

نجم الدين منكورس بن يلنقلج التركيّ الناصريّ الحنفيّ

المتوفّى سنة ٦٥٢ هجريّة

من أقدم شروح العقيدة الطحاويّة

حقّقه فريقٌ من الباحثين

عن ثلاث نسخ كُتبت في حياة المؤلّف

ثنتان منها مقروءتان عليه وعليهما خطّه

بإشراف

الأستاذ الدكتور رجب طوزجي

دار الفتح

للدراسات والنشر

شرح العقيدة الطحاوية المسمَّى النور اللامع والبرهان الساطع
تأليف: نجم الدين مَنْكُوْبرس بن يَلِين قِيلِجْ الناصري التركي الحنفي
الطبعة الأولى: ٢٠٢١م
جميع العقود محفوظ باتفاق وعقد
الرقم المعياري الدولي: ٦-٦٠٧-٢٣-٩٩٥٧-٩٧٨ ISBN
رقم الإيداع بدائرة المكتبة الوطنية: ٢٠٢١/١٢/٧٠٦٠

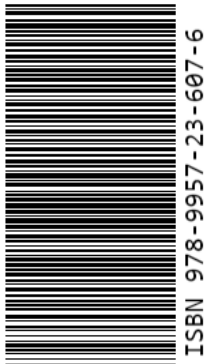

دار الفتح
للدراسات والنشر

جوال: ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)
فاكس: ٦٢٠١ ٥١٥ (٠٠٩٦٢٦)
ص.ب ١٨٣٤٧٩ عمّان ١١١١٨ الأردن
البريد الإلكتروني: info@daralfathonline.com

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي ساب من الناشر.
All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing the publisher.

شرح العقيدة الطحاوية النور اللامع والبرهان الساطع

هيئة التحقيق

أستاذ مساعد د. م. راشد آق بينار أستاذ مساعد د. زمصطفي اؤزكن المعيد عبد الله قاراجا	هيأة التحرير **Editors in Chief**	Dr. Öğr. Üyesi M. Raşit AKPINAR Doç. Dr. Mustafa ÖZGEN Arş. Gör. Abdullah KARACA
	***	
أستاذ مساعد محمد راشد آق بينار أستاذ دكتور رجب طوزجي	**الدراسة: مَنكُوبَرس (بَيْبَرْس) بن يَلْنْقِلِج وكتابه النور اللامع ومنهج التحقيق** ١٣-٣٨	Dr. Öğr. Üyesi M. Raşit AKPINAR Prof. Dr. Recep TUZCU
	***	
المعيد عبد الله قاراجى	**كتاب النورِ اللامع والبرهانِ الساطع** ٣٨-٥٢	Arş. Gör. Abdullah KARACA
المعيد عبد الله ييلديز	**القول في طرق العلم** ٥٢-٦١	Arş. Gör. Abdullah YILDIZ
المعيدة أصلي منكشة	**القول في إيمان المقلِّد** ٦١-٧٦	Arş. Gör. Aslı MENEKŞE
المعيد د. أسعد صبرلي	**القول في بيان حد الكتاب وكونه حجّةً** ٧٦-٩٠	Arş. Gör. Dr. Esat SABIRLI
المعيد فرقان جاقر	**القول في تحديد الإجماع** ٩٠-١٠٤	Arş. Gör. Furkan ÇAKIR
المعيد محمد علي دكزْ	**[القول في تسمية العالَم وبيان أقسامه]** ١٠٤-١١٩	Arş. Gör. Muhammed Ali DENİZ
المعيد خليل ابراهيم اورن	**[القول في نفي المثلية]** ١١٩-١٣٠	Arş. Gör. Halil İbrahim ÜREN
أستاذ دكتور ابراهيم ايشيتان	**[القول في إرادة الله تعالى]** ١٣٠-١٤٥	Prof. Dr. İbrahim IŞITAN
أستاذ مشارك د.اسماعيل يالجين	**[القول في تخليق الله تعالى بلا حاجة]** ١٤٥-١٦٠	Doç. Dr. Üyesi İsmail YALÇIN
أستاذ مساعد د. م. راشد آق بينار	**[القول في ذات الله تعالى وصفاته]** ١٦٠-١٧٣	Dr. Öğr. Üyesi M. Raşit AKPINAR
أستاذ مشارك د.محمّد ارسوز	**[القول في إثبات الصفات لله تعالى]** ١٧٣-١٧٦	Doç. Dr. Üyesi Muhammed ERSÖZ
أستاذ مشارك د.موسى أرقايا	**[القول في أسماء الله تعالى وصفاته]** ١٧٦-٢٠٢	Doç. Dr. Musa ERKAYA
أستاذ مساعد د. مصطفى يوجه أر	**[القول في بعض التوهُّمات ...]** ٢٠٢-٢١٩	Dr. Öğr. Üyesi Mustafa YÜCEER
أستاذ مشارك د.مصطفى قرباجق	**[القول في قدرة الله تعالى ومشيئته]** ٢١٩-٢٤٢	Doç. Dr. Mustafa KARABACAK
أستاذ مشارك د.عمر علي يلدرم	**[الباب الثاني: في النبوة]** ٢٤٢-٢٥٥	Doç. Dr. Ömer Ali YILDIRIM
المعيد سامي بايراقجي	**[القول في بيان أن القرآن كلام الله تعالى]** ٢٥٥-٢٧٤	Arş. Gör. Sami BAYRAKCI
أستاذ مشارك د. سليمان نارول	**[القول في رؤية المؤمنين لله تعالى]** ٢٧٤-٢٩١	Doç. Dr. Üyesi Süleyman NAROL
المعيد يوسف بويوكيلماز	**[القول في نفي تحيز الله تعالى بجهة]** ٢٩١-٣٠٩	Arş. Gör. Yusuf BÜYÜKYILMAZ
أستاذ مساعد د. جمال قالقان	**[القول في الرد على المجسمة...]** ٣٠٩-٣٣٠	Dr. Öğr. Üyesi Cemal KALKAN
المعيد سليمان شاهين	**[القول في الإسراء والمعراج]** ٣٣٠-٣٤٤	Arş. Gör. Süleyman ŞAHİN
المعيدة عائشة قوتلي	**[القول في اللوح والقلم]** ٣٤٤-٣٥٥	Arş. Gör. Ayşe KUTLU
المعيد إبراهيم خليل إيلگي	**[القول في أهل القبلة ومواظبتهم ...]** ٣٥٥-٣٧١	Arş. Gör. İbrahim Halil İLGİ
المعيدة نظيفة كوك صو	**[القول في بيان معنى الإيمان]** ٣٧١-٣٨٥	Arş. Gör. Nazife GÖKSU
فاتح گونگور	**[القول في معاملة أهل القبلة في...]** ٣٨٥-٤٠٢	Fatih GÜNGÖR
مصطفى مليس قتمان اوغلي	**[القول في اللأمور الآخرة]** ٤٠٢-٤١٨	Mustafa Melis Kutman Uulu
أستاذ مساعد د. عمر فاروق آق بينار	**[القول في دعاء الأحياء للأموات]** ٤١٨-٤٣٨	Dr. Öğr. Üyesi Ö. Faruk AKPINAR
المعيدة خديجة تكين	**[القول في أشراط الساعة]** ٤٣٨-٤٦٠	Arş. Gör. Hatice TEKİN

دار الفتح
للدراسات والنشر

فهرس محتويات الكتاب

فهرس محتويات الكتاب ٤

التقديم ٩

الدراسة

مَنكُوبَرس (بَيْبَرْس) بن يَلِنْقِلِج وكتابه النور اللامع ومنهج التحقيق

حياة منكوبرس بن يلنقلج ومؤلفاته ١٣

١. هويته ١٣

٢. ولادته ووفاته..... ١٤

٣. العصر الذي عاش فيه والوظائف التي تولاها..... ١٥

٤. شخصيته العلمية ١٦

٥. مؤلفاته ١٨

١. النور اللامع والبرهان الساطع والشروح على العقيدة الطحاوية.....١٨

٢. الحاوي في الفقه.....١٨

٣. كتاب المختصر للحاوي للبيان الصافي ١٩

٤. الأصول الاعتقادية.....٢٠

٥. مقدمة الصلاة (مقدمة في الفقه) ٢١

٦. كتاب أعْلامِ رسالة محمّدٍ خاتم النبيين ومعْجزاتِه.....٢١

النور اللامع والبرهان الساطع..... ٢١

١. اسم الكتاب ٢١

٢. محتواه، وترتيبه، ومنهجه ٢٢

٣. مراجعه..... ٢٤

٤. مكانته في مجاله ٢٥

٥. نُسخ الكتاب..... ٢٨

مكتبة الشهيد على باشا (رقم: ١٧٣٢).....٢٨

مكتبة رئيس الكتاب (رقم. ٥٦٣).....٢٨

مكتبة فاضل أحمد، (رقم: ٨٦١) ٢٩

مكتبة فاضل أحمد، (رقم: ٨٤٨) ٣٠

مكتبة آيا صوفيا، (رقم: ٢٣١١).....٣٠

مكتبة لاله لي، (رقم: ٢٣١٨) ٣١
مكتبة لاله لي، (الرقم: ٢٣٢٠)..... ٣١
مكتبة علي باشا حكيم أوغلو (رقم: ٨٣٦)..... ٣١
مكتبة يني جامع (رقم: ١/٧٦٠) ٣٢
المنهج المتبع في التحقيق ٣٣
الرموز المستعملة..... ٣٦

كتاب النورِ اللامع والبرهانِ الساطعفي شرح عقائد أهل السنة والجماعة

[مقدمة المؤلف] ٣٩

[التمهيد].....٤٤

[١] القول في تحديد العلم..... ٤٤
[٢] الكلام في إثبات الحقائق والعلوم ٤٧
[٣] القول في طرق العلم ٥٢
[٣. ١.] القول في أنواع الحجج في أنفسها..... ٥٥
[٤] القول في إيمان المقلِّد ٦١
[٥] القول في أنواع الحجج الشرعيّة الموجِبة ٧٤
[٥. ١.] القول في بيان حد الكتاب وكونِه حجّةً..... ٧٦
[٥. ٢.] القول في تحديد المتواتر وكونِه حجةً..... ٨٠
[٥. ٢. ١.] القول في التفرقة بين الحجة والشبهة والمعجزة والمَخْرَقَةِ من أصول سيف الحق.....٨٣
[٥. ٣.] القول في تحديد الإجماع وكونِه حجةً من هذه الأمة شرعًا ٨٦
[٥. ٣. ١.] القول في تحديد الإجماع.....٩٠
[٥. ٣. ٢.] القول في أقسام الإجماع:.....٩٢

[الباب الأول: في الإلهيات والنبوة والمسائل الأخرى]

[١. القول في توحيد الله تعالى].....٩٨
[٢. القول في تسمية العالَم وبيان أقسامه].....١٠٤
[٣. القول في نفي الشركة].....١١٥
[٤. القول في نفي المثلية] ١١٩
[٥. القول في القدرة] ١٢٤
[٦. القول في نفى الإلهة الباطلة].....١٢٦

[٧. القول في صفة القدم]..... ١٢٧
[٨. القول في صفة البقاء]..... ١٢٩
[٩. القول في إرادة الله تعالى] ١٣٠
[١٠. القول في تخليق الله تعالى بلا حاجة]..... ١٤٥
[١١. القول في الرزق] ١٤٧
[١٢. القول في الموت والبعث]..... ١٤٩
[١٣. القول في ذات الله تعالى وصفاته]..... ١٦٠
[١٤.] فصل [في الصفات الثبوتية] ١٦٨
[١٥.] فصل [في رأي المعتزلة في الصفات] ١٦٩
[١٦. القول في إثبات الصفات لله تعالى] ١٧٣
[١٧. القول في أسماء الله تعالى وصفاته] ١٨٦
[١٨. القول في بعض التوهُّمات في صفات الفعل]..... ٢٠٢
[١٩. القول في القدر]..... ٢١٢
[٢٠. القول في الآجال]..... ٢١٤
[٢١. القول في سبق علم الله تعالى بكل كائن] ٢١٧
[٢٢. القول في الأوامر والنواهي]..... ٢١٨
[٢٣. القول في قدرة الله تعالى ومشيئته] ٢١٩
[٢٤. القول في نفاذ مشيئته] ٢٢٧
[٢٥. القول في الهداية والإضلال]..... ٢٢٩
[٢٦. القول في الضلالة والخذلان]..... ٢٣٨
[٢٧. القول في النبوة]..... ٢٤٢
[٢٨. القول في معجزات نبينا محمد صلوات الله عليه]..... ٢٤٢
[٢٩. القول في بعض أوصاف نبينا محمد صلوات الله عليه] ٢٤٨
[٣٠. القول في بيان أن القرآن كلام الله تعالى] ٢٥٥
[٣١. القول في أزلية كلام الله تعالى]..... ٢٦٣
[٣٢. القول في رؤية المؤمنين لله تعالى]..... ٢٧٤
[٣٣. القول في الإيمان والإسلام] ٢٨٠
[٣٤. القول في نفي تحيز الله تعالى بجهة] ٢٩١
[٣٥. القول في المحكمات والمتشابهات] ٢٩٩
[٣٦. القول في الرد على المجسمة وغيرهم في مسألة الجهات وما يتعلق بها] ٣٠٩

[٣٧. الكلام في معرفة حدّ المشابهة] ٣١٤
[٣٨. القول في إثبات جواز رؤية الله تعالى] ٣٢٠
[٣٩. القول في الإسراء والمعراج] ٣٣٠
[٤٠. القول في الشفاعة] ٣٣٣
[٤١. القول في سعة علم الله تعالى] ٣٣٩
[٤٢. القول في القدر] ٣٤١
[٤٣. القول في للوح والقلم] ٣٤٤
[٤٤. القول في العرش والكرسي] ٣٤٨
[٤٥. القول في خلة إبراهيم ومكالمة موسى] ٣٥١
[٤٦. القول في الملائكة والأنبياء والكتب السماوية] ٣٥٣
[٤٧. القول في أهل القبلة ومواظبتهم على لزوم السنة] ٣٥٥
[٤٨. القول في القرآن] ٣٦٤
[٤٩. القول في نفي تكفير أهل القبلة] ٣٦٧
[٥٠. القول في بيان معنى الإيمان] ٣٧١
[٥١. القول في إيمان الشرح والتفصيل] ٣٧٦
[٥٢. القول في أصحاب الكبائر] ٣٨٠
[٥٣. القول في معاملة أهل القبلة في حياتهم ومماتهم] ٣٨٥
[٥٤. القول في طاعة أولي الأمر والخروج عليه] ٣٨٨
[٥٥. القول في الصَّبر والدعاء للولاة بالصلاح] ٣٩٠

[الباب الثالث: في السمعيات والمسائل الأخرى]

[١. المسائل الفقهية المتعلقة بالعقيدة] ٣٩٥
[١.١. القول في المسح على الخفين] ٣٩٥
[٢.١. القول في الحج والجهاد اللذان ماضيان مع أولي الأمر] ٣٩٦
[٢. القول في الإيمان بالكرام الكاتبين وملك الموت وفي أحوال القبر] ٣٩٨
[٣. القول في أمور الآخرة] ٤٠٢
[١.٣. القول في الجنة والنار] ٤٠٦
[٤. القول في الخير والشر] ٤١٠
[٥. القول في الاستطاعة] ٤١٠
[٦. القول في دعاء الأحياء للأموات] ٤١٨

[٧. القول في الإمامة] ٤٢٢
[١.٧. القول في الصحابة رضي الله عنهم] ٤٢٢
[٢.٧. القول في الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه] ٤٢٧
[٣.٧. القول في علماء السّلف] ٤٣٤
[٤.٧. القول في رتبة الوَلاية والنّبوّة] ٤٣٤
[٨. القول في أشراط الساعة] ٤٣٨

[آخر الكتاب] ٤٥٤

[فصل في معنى تسمية "فقهاء الملة"] ٤٥٤
[تاريخ تأليف الكتاب كما جاء في آخر نسخة ر] ٤٥٨
[قيد الفراغ من نسخ الكتاب وقيد القراءة كما جاء في آخر نسخة ش] ٤٥٨
[قيد المقابلة والقراءة كما جاء في آخر نسخة ر] ٤٥٩
[قيد الفراغ من نسخ الكتاب والمقابلة كما جاء في آخر نسخة ف] ٤٦٠

الفعل. فلم يكن هذا مقبولا من البصريين مع مخالفة الفراء إياهم، وهو من رؤساء أهل الكوفة. ثم نقول: المفعول عندهم ليس ما هو المفعول حقيقة وكذا الفاعل وكذا الفعل؛ فإنك؛ إذا قلت: "لم يضرب زيد عمرا" كان زيد عندهم فاعلا وعمرو مفعولا. ولو قلت: "مات خالد" و"طال الغلام" و"اسودّ الشعر"، كان ارتفاع كل اسم من هؤلاء لكونه فاعلا ولم يوجد من أحد من هؤلاء فعل ألبتة؛ لكن الفاعل عندهم ما أسند إليه وحدث عنه ما هو الفعل في صناعتهم، فيعد فاعلا. وما لم يحدث عنه ولم يسند إليه كان مفعولا، وإن لم يقع عليه فعل ما، فكان المصدر عند البصريين مفعولا مطلقا على مقتضى صناعتهم، لا أن يكون مفعولا حقيقة، كما لو قلت "عبدت الله تعالى"، كان انتصاب قولك الله لما /[١١١ظ] ذكرنا. وكذا، لو قلت "لم يعبد الله"[١] وليست حقيقة الفعل واقعة عليه، تعالى الله عن ذلك. فإذًا ما هو الفعل عند المتكلمين كان مفعولا عند البصريين من أهل اللغة. وشيء من هذا لا يتصل بما نحن فيه. فكان التعلق بهذا تلبيسا ظاهرا، وبالله المعونة.

[١٨. القول في بعض التوهُّمات في صفات الفعل]

قال العبد الناصري:[٢] وذكر القاضي أبو حفص الغزنوي في **شرحه** لعقائد فقهاء الملة رحمهم الله: قد توهَّم طائفة من الناس أن القول بقِدم صفات الفعل يؤدِّي إلى القول بقِدم المخلوق، وهذا غلط منهم؛ فإن الخلقَ والتَّخليقَ والتكوين والإيجادَ صفاتٌ للخالق دون المخلوق. وإنما المخلوقُ يكون مخلوقا بخلق الله تعالى؛ لأن المخلوق يكون بالخلق الذي

[١] ف – لم يعبد الله.
[٢] ر + أيده الله.

هو تكوينُ الخالق، فيكون الخلقُ أوَّلا والمخلوق ثانيا، فبطل ما توهَّموا لِثبوت تأخُّرِ المخلوق عن الخلق. ولا يُستنكَر أن يكون المؤثِّر يظهر تأثيره في الحال بلا فصلٍ أو مع فصلٍ بمدةٍ، وهو -أعْنِي المصنوعَ في الحالين- أثَرُ فعلِ الصانع. فإذًا اتَّضح كون المحدثات في الأوقات التي سبق في علم الله تعالى وجودُها فيها بإيجاده وخلقه الذي هو صفةٌ قديمةٌ، فكان صفة الخلق قديمةً مع انتفاء قِدم المخلوق /[١١٢و]، كثبوت قدم العلم مع انتفاء قِدم المعلومات المعدومة وثبوت قدم القدرة مع انتفاء قدم المقدورات.

وذكر سيف الحق أبو المعين قولَ بعض مَن دفعَته الحَيرَةُ والإفلاس عن الحجة ممن كان في سِنِي أربعمائة من الهجرة بأَنْ قال: «إن القول بقدم صفات الفعل قولٌ حادثٌ.

فقال سيف الحق في **كتابه**:

> هذا قولٌ باطلٌ صدر عن الجهل بمذاهب السلف. وذلك؛ أن أبا جعفرٍ الطحاويّ رحمه الله وهو ممن لا تَخْفى درجته وعلوُّ رتبته في معرفة أقاويلِ سلف الأمة على العموم ومعرفةِ أقاويلِ أصحابِ أبي حنيفة رحمه الله على الخصوص قال في كتابه المسمى بـ**العقائد** الذي افتتحه، فقال: «صح عندي مذهبُ فقهاء الملة أبي حنيفة النعمانِ بن ثابت، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رحمهم الله». ثم شرع في بيان أقاويلهم إلى أن قال: «ما زال بصفاته قديما قبل خلقه، لم يزدَد بكونهم شيئا لم يكن قبلهم من صفةٍ». ثم قال: «له معنى الربوبية ولا مربوبَ ومعنى الخالق ولا مخلوقَ». وأرادوا بقولهم: "قبل خلقه" أي: قبل مخلوقاته.

ثم قال:

وإنّ قولا كان أبو حنيفة وكبارُ أصحابه قائلين به مع تبحُّرِهم في أنواع العلوم وتقدم زمانهم، حتى عَرَفَ ذلك عوامُّ أهل الإسلام /[١١٢ظ]، فضلا عن خواصهم لَعَلمٌ ظاهرٌ على جهالةِ مَن نَسب ذلك إلى حدوث العهد بعد أربعمائة من الهجرة [...].

ثم إنّ أئمة أصحابِ أبي حنيفة السالكين طريقتَه في الفروع والأصول المتجنبين عن الاعتزال، الذَّابين عن حريم الدين، كلهم كانوا في قديم الزمان، وكذا أئمتنا بسمرقندَ الجامعون بين علم الأصول والفروع كانوا على هذا الرأي من لدن الشيخ أبي بكر أحمد بن إسحق بن صَبيح الجوزجاني [ت. بعد ٢٠٠هـ] صاحبِ أبي سليمان الجوزجاني،[١] تلميذِ محمد بن الحسن، وكان في أنواع العلوم في الذّروة العالية. ومن رأى تصانيفَه ك**كتاب الفرق والتمييز** و**كتاب التوبة** وغيرهما: يعرف جلالةَ قدره. ومَن كان صاحبَ محمدِ بن الحسن -صاحب أبي حنيفة- كيف يكون ناشئا حتى يتعرّض لهم بالنَّشو من كان بعد أربعمائة سنة؟ ثم تلميذه الشيخ أبي نصر أحمدَ بن العباس [ت. في الربع الآخر من القرن الثالث الهجري] المتصل نسبُه بسعد بن عبادة الأنصاري [ت. ٣٤هـ/٦٥٤م] سيد الخَزْرج، وكان في العلوم بحرا لا يُدرَك قعْرُه، إماما في الفروع والأصول، وهو: أبو نصر أحمدُ العِياضيُ الذي استشهد في ديار الترْك في أيّام نصر بن أحمد بن أسد بن سامان الكبير [ت. ٣٣١هـ/٩٤٣م]. ومن نظر في كتابه المصنف /[١١٣و] في مسألة الصفات وما أتى به فيه من الدلائل على صحة

[١] الفقيه الحنفي عرض عليه القضاء من طرف المأمون فلم يقبل، توفى بعد سنة ٢٠٠ مائتين. ويقال إن أظهر نسخ المبسوط المروية عن محمد بن الحسن للجوزجاني. وله: **سير الصغيرة**، **وكتاب الخيل**، **كتاب الرهن**، **نوادر الفتاوى**. **الجواهر المضية** للقرشي، ٤٧٧/٢؛ **كشف الظنون** لحاجي خليفة، ١٥٨١/٢.

قول أهل الحق وبطلان قول المعتزلة والنجارية، عرف تَبحُّرَه في ذلك. [...]

وحُكي أنه لما استُشهد خلّف أربعين رجلا من أصحابه كانوا من أقران أبي منصور الماتريدي والشيخِ الحكيم أبي القاسم السمرقندي، ثم ابناه الإمامان أبو أحمد[١] وأبو بكر[٢] العِياضيّان كانا على هذا المذهب.

حتى قال الشيخ أبو حفص العجلي البخاري، وكان صدر ما وراء النهر، وهو حافد الشيخ أبي حفص الكبير: الدليلُ على صحة مذهب أبي حنيفة أن أبا أحمد العياضي يعتقد مذهبه [...].

وعن الشيخ أبي القاسم الحكيم قال: ما خرّجت خراسانُ وما وراء النهر منذ مائة سنة مثل الفقيه أبي أحمد العياضي علما وفقها ولسانا ويدا وبيانا ونزاهة وتقًى [...].

وكذا أخوه أبو بكر العياضي كان يُدانيه في أنواع العلوم وسائر خصال الشرف، وهو الذي أوصى أهل سمرقند عند انقضاء أجله أن يتمسكوا بمذهب أهل السنة ويتجانبوا الأهواءَ، خصوصا الاعتزالَ وجمع المسائل العشر التي هي أصول المسائل الخلافية بيننا وبين المعتزلة.[٣]

قال سيف الحق:

---

[١] أبو أحمد نصر بن أحمد بن العباس العياضي، أخو أبي بكر محمد بن أحمد العياضي. **الجواهر المضية** للقرشي، ٥٦٢/١.

[٢] أبو بكر محمد بن أحمد بن العباس العياضي (ت. ٣٦١هـ/٩٧٢م)، قال الصَّيْمَرِيّ واليه انْتهى علم الْحساب وَحل الزيج وَعمل الأشكال من كتاب إقليدس مَعَ حفظه للْمَذْهَب وَعلمه بالنكت وَكَانَ عضد الدولة. انظر: **الجواهر المضية** للقرشي، ٢٤١/٢.

[٣] انظر: **تبصرة الأدلة للنسفي**، ٤٦٧/١-٤٦٨.

وقبل هذه الطبقة كان القاضي أبو عبد الله محمد بن أسلم بن مسلمة بن عبد الله /[١١٣ظ] بن المغيرة بن عمرو بن عوف بن حاضر الأزدي وكان على قضاء سمرقند في أيام نصر بن أحمد الكبير، تُوفي في شهر ربيع الآخر من شهور سنة ثمان وستين ومئتين [...].

ومن هذه الطبقة بسمرقند أبو بكر محمد بن اليمان السمرقندي صاحب كتابِ **معالم الدين** وكتاب **الاعتصام** وغيرهما من الكتب في الكلام. وله كتاب **الرد على الكرامية**، من وقف عليه عرف تبحرَه وجلالة قدره في العلم بأصول الدين.

وبعد هؤلاء الفقيه أبو سلمة محمد بن محمد صاحب **جُمل أصول الدين**، وكان تخرَّج على أبي أحمد العياضي، وأخذ منه الفقه والكلام، والشيخ أبو الحسن الرُّسْتُغَنِيّ صاحب كتاب **إرشاد المهتدي** وكتاب **الزوائد والفوائد في أصناف العلوم**.[١]

قال سيف الحق:

ولو لم يكن فيهم[٢] إلا الإمام أبو منصور الذي غاص في بحور العلوم فاستخرج دُرَرَها،[٣] وأتى حُجج الدين، فزيَّن بفصاحته وغزارة علومه غررها، لكان كافيا، وعن ثَلَبِ[٤] مذهب كان هو عليه لذوي العقول والدين زاجرا.[٥]

---

[١] انظر: **تبصرة الأدلة** للنسفي، ١/٤٧٠-٤٧١.

[٢] ش - فيهم.

[٣] ش: درها.

[٤] ف: ثَلْثِ.

[٥] انظر: **تبصرة الأدلة** للنسفي، ١/٤٧١.

وقال غير سيف الحق في وصفه:

إن أبا منصور الماتريدي من أجلة أوتاد الملة وأعلام الأمة، وقد اجتمع عنده من العلوم الملّيّة والحكمية ما صار به عَلما مشهورا من أعلام الهُدى يُعرف به الغاوي من /[١١٤و] المهتدي في لحن القول، لا يستطيعه[١] أهل الأهواء -خصوصا أهل الاعتزال - حتى كانت المعتزلة يلقّبون أهل السنة به وينسبون سالِكِي طريقة أبي حنيفة في العقائد والأصول إليه، فيقولون: هؤلاء الماتريدية؛ لشدة ما يغيظهم شأنه وقوة انتصاره لمذهب السنة والجماعة بالبراهين الساطعة والحجج القاطعة ودَحضِه شبهات الخصوم.

ومن كتبه **كتاب التوحيد**، وكتاب **المقالات**، وكتاب **رد أوائل الأدلة للكعبي**، وكتاب **بيان وهم المعتزلة**، وكتاب **تأويلات القرآن** ، وهو كتاب لا يُوازيه في فنه كتابٌ، بل لا يُدانيه شيء من تصانيف مَن سَبَقه في ذلك الفن، وله كتبٌ شتَّى.

قال سيف الحق:

> ولو استقْصيتُ في ذكر من كان على هذا المذهب من الأئمة وأبَنْتُ عن جلالة أقدارهم وتبحرهم في أصناف العلوم، لَطال الكتابُ. وأكثر من ذكرتُ من هؤلاء كانوا ماتوا قبل ثلاث مئة . وكان وفاة الأشعري في سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وتوفي الشيخ أبو منصور بعد وفاة الأشعري بقليل، ومات أكثر هؤلاء الأئمة قبل الأشعري بزمان طويل، فكيف يرد القول ممن كان بعد سِنِي ثلاث مئة أو بعد سِنِي أربع مئة من الهجرة بحدوث العهد لِما كان عليه أولئك السلف المتقدمون؟ وكيف

[١] ش: لا تستطيعه.

يقبل ما تفرد /[١١٤ظ] به الأشعري من الأقاويل بمثل هذه الوَقاحة والجهل بمذاهب السلف، وعلى خلاف إجماع الأمة الهاديَة، لولا التعنّتُ والإفلاسُ عن الحجة.[١]

ثم قال سيف الحق أبو المعين في كتاب **تبصير الأدلة**:

هذا مع أن أكثر رجال الصوفية الذين كانت بُحور علومهم ذاخرةً وكراماتهم فيما بين الخلق ظاهرة، كانوا على هذا المذهب -يعني به إثبات أزلية صفات الذات والفعل جميعا- ذكر هذا عنهم الشيخ العالم أبو بكر بن أبي إسحاق البخاري الكلاباذي [ت. ٣٨٠ ه/٩٩٠م] فيما حكى من مذهبهم وعقيدتهم في كتابه المسمى **بالتعرف**، وهو الموثوق به فيما يَروي العدلُ فيما يحكي.[٢]

قال العبد الناصري:[٣] وقد وقفت على كتاب **التعرف** المذكور وعلى أسامي أولئك الأعيان من الأولياء العارفين وعلى أقاويلهم في التوحيد والصفات على وجه تقوم به البراهين والحجج، وتدل على تحقيق الولاية، وشمول الكرامات الظاهرة لهم ببركة صحة عقيدتهم في توحيد الله تعالى وصفاته. وقد ذكرت هاهنا بعض الأعلام منهم.

قال الشيخ العالم العدل أبو بكر بن أبي إسحاق: فممن نطق بعلومهم ووصف أحوالَهم قولا وفعلا بعد الصحابة رضي الله عنهم علي بن الحسين /[١١٥و] زينُ العابدين [ت. ٩٤هـ/٧١٢م]، وابنه محمدُ بن علي الباقر [ت. ١١٤هـ/٧٣٣م]، وابنه جعفرُ بن محمدٍ الصادقُ [ت. ١٤٨هـ/٧٦٥م]، وأويس القرنيُّ [ت. ٣٧هـ/٦٥٧م]، والحسن بن أبي الحسن البصري

---

[١] انظر: **تبصرة الأدلة** للنسفي، ١/٤٧٤.

[٢] انظر: **تبصرة الأدلة** للنسفي، ١/٤٧٤-٤٧٥.

[٣] ر + أيده الله؛ ف: قال الشيخ الإمام العالم نجم الملة والدين أيده الله.

[ت. ١١٠هـ/٧٢٨م]، وممن ذكرهم هناك أيضا مالكُ بن دينارٍ [ت. ١٣١هـ/٧١٢م]، وعبد الواحد بنُ زيدٍ [ت. ١٧٧هـ/٧٩٣م] وإبرهيمُ بنُ أدهم [ت.١٦١هـ/٧٧٨م]، والفضيل بن عياض [ت. ١٨٧هـ/٨٠٣م]، وداود الطائي [ت. ١٦٥هـ/٧٨١م]، وسفيان بن سعيدٍ الثوريُ [ت. ١٦١هـ/٧٧٨م]، وأبو الفيض ذو النونِ المصري [ت. ٢٤٥هـ/٩٤٩م]، والسري السقطي [ت. ٢٥١هـ/٨٦٥م]، ومعروف الكرخي [ت. ٢٠٠هـ/٨١٥م]، ومن أهل خرسان والجبل أبو يزيدَ طيفورُ بنُ عيسى البسطامي [ت. ٢٣٤هـ/٨١٥م]، وسهل بن عبد الله التستري [ت. ٢٨٣ هـ/٨٩٦ م].

وممن نشر علوم الإشارة أبو القسم الجنيدِ بنُ[١] محمد بن جنيد البغدادي [ت. ٢٩٧هـ/٩٠٩م]، وأبو بكر الشبلي [ت. ٣٣٤هـ/٩٤٩م]، وأبوا لحسين أحمدُ بن عبد الصمد النوري [ت. ٢٩٥هـ/٩٠٨م]، وأبو سعيد أحمدُ بنُ عيسى الخرازُ المصريُ [ت. ٣١٠هـ/٩٢٢م]، ويقال له لسان التصوف.

قال: وممن صنَّف في المعاملات أبو عبد الله خُبيق [ت. ٢.ق/٨.ق] ويحيى بنُ معاذ الرازي [ت. ٢٥٨هـ/٨٧٢م]، وأبو القسم إسحق بن محمد الحكيم السمرقندي.

ثم قال الشيخ عقيبَ ذكر أساميهم:[٢] «هولاء هم المذكورون المشهود لهم بالفضل الذين جمعوا علومَ المواريث إلى علوم الاكتساب، سمِعوا الحديث، وجمعوا الفقه والكلام واللغة وعلمَ القرآن، تَشْهد بذلك كتبُهم ومصنفاتُهم».

---

[١] ف – بن.

[٢] انظر: **التعرف** للكالاباذي، ص ٣٣.

ثم شرع[١] الشيخ العدل في شرح أقاويلهم في التوحيد فذكر: أنهم /[١١٥ظ] أجمعوا على أن الله تعالى واحدٌ أحد[٢] فرد صمد قديم عالم قادر حي سميع بصير [...] إلى أن قالوا: إنه تعالى موصوف بكل ما وصف به نفسَه من صفاته، مسمى بكل ما سمّى به نفسه، لم يزل قديما بأسمائه وصفاته، إلى أن ذكر قولَهم في الصفات فقال: أجمعوا أن لله تعالى صفات على الحقيقة هو بها موصوف من العلم والقدرة والقوة والعز والحلم والحكمة والكبرياء والجبروت والحياة والقدم[٣] والمشيئة والإرادة والكلام [...] إلى أن قالوا: إنه لا يجوز أن يحدثَ لله صفةٌ لم يستحقَّه فيما لم يزل، وإنه لم يستحق اسمَ "الخالق" بخلقه الخلقَ ولا بإحداث البرايا استحق اسمَ "البارئ"، ولا بتصويره الصور استحق اسمَ "المصور" إلى أن قالوا: إن الله تعالى لم يزل خالقا، بارئا، مصورا، غفورا، رحيما؛ وكذلك جميعُ صفاته التي وصف بها نفسه، يوصف بها كلِّها في الأزل، كما يوصف بالعلم والقدرة والكبرياء والقوة، كذلك يوصف بالتكوين والتصوير والتخليق والإرادة. وذلك؛ أنه لما ثبت أنه سميع، بصير، قادر، خالق، بارئ، مصور، وأنه مدحٌ له، فلو استوجب ذلك بالمخلوق والمصوَّر والمبروء، لكان محتاجا إلى الخلق، والحاجة أمارة الحدث.

وروي عن بعض نَقَلَةِ الآثار: أنه وقف على /[١١٦و] باب[٤] دار القضاة بالكوفة فقال: "لقد خرج من هذه الدار سبعون قاضيا، وهم على مذهب أبي حنيفة، وهم يقولون: "القرآن

---

[١] ف: شرح.
[٢] ف – أحد.
[٣] ف: قدرة.
[٤] ش – باب.

كلام الله غير مخلوق".

وذكر القاضي الإمام أبو العلاء صاعدُ بنُ محمد في **كتاب الاعتقاد** من تصنيفه فقال:

> روي عن عبد الملك بن أبي الشوارب [ت. ٢٤٤هـ/٨٥٨م] أنه أشار إلى قصرهِم العتيق بالبصرة فقال: "قد خرَج من هذه الدار وهذا القصر سبعون قاضيا على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه، كلهم كانوا يرون إثباتَ القدر، وأن الله تعالى خالق الخير والشر، ويروُون ذلك عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، وزفرَ بنِ الهذيل، ومحمدِ بن الحسن، وأصحابهم. ويروي هولاءالقضاة عن أبي حنيفة وأصحابه الذين سميناهم: أن من يقول: إن الله تبارك وتعالى خلق الخير، ولم يخلق الشر، ولم يقدِّرهما جميعا، فهو مبتدع لا يصلى خلفَه.[١]

قال العبد الناصري:[٢] قد ثبت عند علماء الأمة وحفاظهم، والعارفين بمذاهب السلف أن من انتمى إلى أبي حنيفة ولم يُثْبِت قدم صفات الذات والفعل جميعا، ولم يُثبت أزلية كلام الله تعالى، ولم يؤمن بالقدر، خيره وشره، فليس هو من مذهب أبي حنيفة في شيء. وذكر القاضي أبو العلاء صاعد رحمه الله في **كتاب** /[١١٦ظ] **الاعتقاد** أشياءَ من أصول أبي حنيفة وأصحابه، فمِن ذلك قال أبو العلاء: «روي عن حماد بن أبي حنيفة[٣] عن أبيه أنه قال: ما الأمر إلا ما جاء به القرآن، ودعا إليه النبي صلى الله عليه، وكان عليه أصحابُه رضي الله

---

[١] انظر: **كتاب الاعتقاد** للأستوائي، ص ١٦١.

[٢] ر: قال العبد أيده الله؛ ف: قال الشيخ الإمام العالم نجم الملة والدين أيده الله.

[٣] إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت. ٢١٢هـ/٨٢٧م)، وهو من كبار الفقهاء، ولي قضاء بغداد وولي قضاء البصرة أيضا، أحد الفقهاء على مذهب جده أبي حنيفة. **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي، ٢١٦/٧.

عنهم، حتى تفرَّق الناسُ، فأما ما سوى ذلك فمبتَدَعٌ محدثٌ».[١] وذكر أيضا فقال: «روي عن أبي مطيع قال: قلت لأبي حنيفة: أخبرني عن الإيمان، فقال: تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وتشهد بملائكته وكتبه ورسله وجنته وناره وقيامته وخيره وشره، وتشهد أنه لم يفَوِّض الأعمال إلى أحد والناس، صائرون إلى ما خُلقوا له وإلى ما جرت به المقادير».[٢] وذكر أيضا فقال: «روي عن محمد بن الحسن: أنه سئل: ما كان أبو حنيفة يقول في باب القدر، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كنت عنده جالسا، إذ جاءه رجل من ناحية البصرة فقال: يا أبا حنيفة، تثبّت القدر؟ فقال: كيف لا أثبّت القدر؟ وقد ثبّته الله تبارك وتعالى، فقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر، ٥٤/٤٩]. فما بقي في العالم شيء إلا وهو[٣] داخل فيه».[٤]

[١٩. القول في القدر]

وأما قولهم: (**وقدر لهم أقدارا**) قال أقضى القضاة أبو حفص الغزنوي: هذا منهم إثبات أن كل شيء يجري في الخلق فهو[٥] بتقدير الله تعالى.

قال سيف الحق في **أصوله**:

ثم القدر على وجهين: أحدهما: الحدُّ /[١١٧و] الذي يخرج عليه كل شيء على ما

---

[١] انظر: **كتاب الاعتقاد** للأستوائي، ص ١٢٦.

[٢] انظر: **كتاب الاعتقاد** للأستوائي، ص ١٣٢.

[٣] ش: هو.

[٤] انظر: **كتاب الاعتقاد** للأستوائي، ص ١٤٨.

[٥] ف: وهو.

جعله عليه من خير أو شر، من حُسن، أو قبح،[١] من حكمة، أو سفه. وهو تفسير الحكمة أن يجعل كلَّ شيء على ما هو عليه، ويقدر كل شيء على ما هو أليق به. فمتى أوجدَه على ما تقتضيه[٢] الحكمة وجودَه عليه، كان حكيما. ولهذا قال أهل الحق: إن خلق فعل الكفر ليس بسفه، وإنما يكون سفيها مَن يقصد تحصيلَ السفه حكمةً، وتحصيلَ القبيح حسنا. فأما إيجاد ما هو حسَن: حسنا وما هو قبيح: قبيحا يكون حكمةً، لا سفها، كالإخبار بالشيء على ما هو به، يكون صدقا. والوجه الثاني: القدر: هو بيان ما يقع عليه كل شيء من زمان ومكان، وما له من الثواب، والعقاب. هذا هو تفسير لفظ القدر، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

ودليلهم على ذلك ما مر ذكره من الدلائل العقلية على أن كل شيء لم يكن، ثم كان، فهو بتخليق الله تعالى وتكوينه؛ إذ حدوث المعدوم بنفسه محال؛ لما أن المعدوم لا حقيقة له في نفسه، فلا يكون له[٣] فعل الإيجاد. فثبت أن حدوثه بغيرٍ هو قديم؛ لما بينا من الدلائل القاطعة أن المحدَث يستحيل منه إخراج المعدوم من العدم إلى الوجود، ويستحيل أن يكون خروجُ المعدوم وحدوثُه باثنين؛ لما مر من الدلائل القاطعة على استحالة الصانعين؛ لما في ذلك من التدافع والتمانع الموجب لتعطل المصنوع، حتى يظهر الكاملُ الغالب /[١١٧ظ] على ما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء، ٢٢/٢١]، وعلى ما قال: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [المؤمنون، ٩١/٢٣]. فثبت أن الله

[١] ش: قبيح.
[٢] ف ر: يقتضي.
[٣] ف – له.

تعالى هو الخالق لكل شيء من خير أو شر.

ومن الحجج السمعية على ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد، ١٦/١٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر، ٤٩/٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ بِمِقۡدَارٖ﴾ [الرعد، ٨/١٣]. والحديث المشهور عن رسول الله صلى الله عليه: «القدر خيره وشره من الله»[١] وحديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه أنه قال: «أربع من كن فيه فهو مؤمن، ومن جاء بثلاث وكتم واحدةً فقد كفر: شهادةُ أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وأنه مبعوثٌ من بعد الموت، وإيمانٌ بالقدر خيره وشره، فمن جاء بثلاث وكتم واحدة فقد كفر.»[٢] ذكره سيف الحق في كتابه الملقب بـ**تبصير الأدلة**.[٣]

[٢٠. القول في الآجال]

وأما قولهم: (**وضرب لهم آجالا**) قال أبو حفص الغزنوي: هذا منهم تحقيقٌ بأن الأجل المضروب لكل أحد منهم مُبرمٌ، محكم، لا يحتمل التأخرَ عنه، ولا التقدم عليه عما ضرب له؛ إذ يكون في التقديم من غيره تعجيزٌ إياه عن تبليغه الحد الذي ضرب له، وذلك محال في حق الله تعالى. وفي التقديم والتأخير من قبله لحوقُ البَداء والجهل، ويَتَعالى الله عن ذلك.

ومن /[١١٨و] الدليل السمعي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا

---

[١] **المعجم الأوسط** للطبراني، ١٧٤/٦. انظر لروايات المختلفة: **صحيح مسلم**، ٣٦/١ (١)؛ **سنن الترمذي**، ٤٥١/٤ (٢١٤٤).

[٢] **الكنى والاسماء** للدولابي، ٩٧٧/٣؛ **التاريخ الكبير** للبخارى ٣٦٢/١ (١١٤٨).

[٣] انظر: **تبصرة الأدلة** للنسفي، ٩٨٠/٢-٩٨٢.

يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل، ٦١/١٦]. وكذلك الحديث المعروف أنَّ عند تصوير العبد في بطن أمه يأمر الله تعالى ملَكا فيَكتُب على جبهته رزقَه وأجلَه وسعادتَه وشقاوتَه.

وفي هذه الأدلة بطلانُ قولِ المعتزلة: إن لكل إنسان أجلين؛ أحدهما: الموت والآخر القتل. والله تعالى أخبر: أنهم "لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" فبطل قولهم. ومما يُبطل قولَهم أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران، ١٤٥/٣] أي: لا تموت نفس إلا بقبض المسلَّط على قبض الأرواح روحَه، وهو ملك الموت. وهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة، ١١/٣٢] إن مات أو قتل. وعلى قول المعتزلة، يَقدر كلُّ فاسق وكافر أن يأتي إلى كل مَحْقُون الدَّم فيقتَله قبل أجله، فيكون خلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران، ١٤٥/٣]. والقتل: هو الموت، وهو انزهاق الروح عند انتهاء الأجل. ووجوب القصاص على ارتكاب النهي، لا على انزهاق الروح. وعلى قول المعتزلة تَبطلُ وِلايةُ ملك الموت عن عموم تسليط الله تعالى على قبض أرواح العالمين، وذلك تعجيزٌ للوكالة الإلهية، وهو محال.

ودل على بطلان قولهم أيضا قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران، ١٤٥/٣]. وفيه معنيان، كلاهما واحد. أحدهما: قوله: "كِتَبًا مُّؤَجَّلًا" أي؛ وقتا موقّتا لا يتقدم ولا يتأخر، كقوله تعالى: "لَا يَسْتَأْخِرُونَ /[١١٨ظ] سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ" والثاني: "كِتَبًا مُّؤَجَّلًا" أي: مثبَتا في اللوح المحفوظ، مكتوبا فيه، كقوله: ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس، ١٢/٣٦].

فإن قالوا: يجب على قولكم إن مَن ذبح شاةَ غيره بغير أمره أن لا يضمنَ قيمتَها؛ لأنه

عجَّل المنفعةَ لصاحبها؛ لأنه لو لم يقتلها، لماتت مجانا. وكذا من قتل غيره ينبغي أن لا يجب القصاص؛ لأنه لو لم يُقتل، يموت.

قال أبو منصور: فنقول هذا تلبيس وتزوير؛ لأن ما علم الله تعالى أن يموت بالقتل والذبح، لا يكون موتُه حتف أنفه. وما كُتب في اللوح المحفوظ أن خروج روحه بسبب القتل، يكون موته به لا محالة؛ كيلا يؤدي إلى القول بتغير علم الله تعالى وحكمه، لكن القاتل والذابح منهي عن ذبح شاة الغير وعن قتل الآدمي المعصوم، وإنما يؤاخَذ ويذم بارتكاب النهي مختارا، ولا يكون العبد بسبق القضاء، والقدر، والحكم، بذلك معذورا؛ إذ يكون ارتكابه ذلك مختارا مؤثرا، لا مضطرا مجبورا معدوم الاختيار . وذلك؛ لأن القضاء والقدر والحكم كان بما سبق به العلم في الأزل أنه يرتكبه مختارا. وهذا هو معنى قولِ أبي حنيفة.

إن ناظرتُنَا القدرية في القضاء والقدر، غلبناهم بالعلم أي: بسبق العلم أنه يرتكبه مختارا /[١١٩و] لا مضطرا. فالمؤاخذة والذم على ارتكاب النهي، وعلى المكلف مراعاةُ ظاهرِ الأمر والنهي، دون اعتبار حقيقة الحكم والمعلوم. ألا ترى أن المؤمن يعاقَب بارتكاب المعاصي من الزنا والسرقة وأكل الربا وشرب الخمر واللواطة ونحوها، وإن علم الله تعالى منه ذلك وكتب في اللوح المحفوظ أنه يوجد؛ إذ لا ينقلب علم الله تعالى جهلا ولا يمكن العاصي الخروج عن ذلك الحكم؛ لما فيه من تغير الحكم وانقلاب العلم جهلا، تعالى الله[١] عن ذلك؛ لكن لما نهي عن ذلك وكان في الظاهر ممكنا من الانتهاء بالقُدرة على ذلك من حيث الأسباب نظرا إلى الظاهر دون الباطن، كان مؤاخَذا بالحكم المعلق على الظاهر، دون

[١] ش – الله.

العلم الباطن، فهذا مثله.

وقال أبو حفص الغزنوي في **شرحه**: إنما قالوا -يعني بهم أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمدا- وضرب لهم آجالا ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل، ٦١/١٦]. وهذا نص محكم صريح. ولأن التقدير في الأشياء ظاهر، والآجال[١] في الخلق معلومة، ومحال إضافتها إلى غير الله تعالى؛ لأن التقدير وضربَ الآجالِ من أفعال الربوبية، فيُعلم قطعا أن الأقدار والآجال بتقدير الله تعالى.[٢]

[٢١. القول في سبق علم الله تعالى بكل كائن]

وأما قولهم: (**لم يخْفَ عليه شيء من أفعالهم قبل** /[١١٩ظ] **أن خلَقهم وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم**).

قال أبو حفص الغزنوي: إنما أوجبوا الاعتقاد بسبْق علم الله تعالى بكل كائن من خلقه قبل كونهم؛ لأنه تعالى هو القديم الكامل وما سواه محدث. وثبوتُ العلم من صفات الكمال فيستحيل عليه الجهل؛ لِما فيه من التعرّي عن الكمال. وإنما قَرَنُوا التخليق بالعلم؛ لأن العلم بالمخلوق من شرط التخليق. قال الله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ الآية [الملك، ١٤/٦٧]، وقال تعالى: ﴿أَوَ لَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّـٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [يس، ٨١/٣٦]، وقال: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس، ٧٩/٣٦]، وقال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ

---

[١] ش: الأجل.

[٢] انظر: **شرح العقيدة الطحاوية** للغزنوي، ص ٦٣-٦٤.

شَيْءٍ عَلِيم﴾ [الأنعام، ١٠١/٦].

[٢٢. القول في الأوامر والنواهي]

وأما قولهم: (**وأمَرَهم بطاعته ونهاهم عن معصيته**)

قال أبو حفص الغزنوي: وإنما ذكروا أمرَه ونهيَه بعد ذكرِ علمه وتخليقه للعالم؛ ليُعْلَم أنه تعالى خلقهم للاستعباد بالأوامر والنواهي. قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات، ٥٦/٥١]. ولأهل الحق في تأويله وجوهٌ: أحدها: وما خلقت الجن والإنس إلا وعليهم عبادتي. والثاني: وما خلقت الجن والإنس إلا لِآمرهم وأنهاهم. والثالث: وما خلقت الجن والإنس إلا لِآمرهم بعبادتي. والكل يرجع إلى معنىً واحد. /[١٢٠و] وقال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل، ٣/١٦]. وفي قوله: "بالحق" وجوهٌ: أحدها: أي خلق السماوات والأرض لاستعباد أهلها بالأوامر والنواهي. والثاني: قوله: "بالحق" أي لم يخلقهما عبثا، بل لأمرٍ كائن ثابت، وهو البعث بعد الموت. والثالث: أي خلقهما لعاقبة الجزاء بالثواب والعقاب؛ إذ لولا الخلق والإيجاد لِذلك، لكان خلقهما عبثا باطلا، ويتعالى أن يكون فِعلُه عبثًا، ولذلك قال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون، ١١٥/٢٣]. أخبر أن الخلق لا للرجوع إليه يكون عبثا. والكَفَرةُ لما تركوا تحمّل الأمر والنهي وأنكروا البعث، فقد ظنوا خَلْقَهما عبثا؛ وهو قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا ۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص، ٢٧/٣٨].